مناهج المفسرين في دراسة علم أسباب النزول -تفسير الرازي إنموذجا

(PP 335 - 350)

https://doi.org/10.21271/zjhs.23.s4.22

عامر صباح أحمد الكبيسي

كلية الإمام الأعظم رحمه الله الجامعة / الأنبار- فلوجة- حي الوحدة

alkobaisy2009@gmail.com

Supplementary Vol.23, No.4, 2019

The Texts and Heritage:
"Readings and Reviews"

ملخص

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على أكرم رسل الله وأشرف خلقه سيد الأولين والآخرين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإني أقدم إليكم بحثي المتواضع هذا ضمن المحور الثاني "العلوم والمعارف الإسلامية: اجتهادات ومقاربات تجديدية" ضمن النقطة الأولى: "علوم القرآن وتفسيره: المدارس والمناهج التفسيرية" تحت عنوان **"مناهج المفسرين في دراسة علم أسباب النزول -تفسير الرازي إنموذجا-".**

علم أسباب النزول يعد من ضمن مباحث علوم القرآن وهو من اجلّ العلوم وأشرفها لأنها تخدم كتاب الله وتفسيره، ولِمَا عليه هذا العلم من أهمية كبرى لدى المفسرين قديماً وحديثاً، وخصوصاً التفسير الكبير للإمام فخر الدين الرازي، رحمه الله.

فأردت أن أبين مناهج المفسرين في دراسة هذا العلم الجليل الذي يرتبط بتفسير القرآن الكريم ارتباطا وثيقاً، ولكن هذا الموضوع متشعب يحتاج إلى إطناب وتفصيل في عرض مدارس التفسير التي ينتمي إليها المفسرين ومن ثم ندخل في تفسير كل من التفاسير المعتمدة التي تعتمد في تفسيرها على أسباب النزول، ولكني في هذا البحث المختصر لا استطيع التفصيل في كل المدارس والتفاسير، فاختصرتها بالتطرق إلى مدرسة التفسير بالأثر والرأي لكونهما الأساسية في هذا العلم، واكتفيت بذكر نموذج واحد لكل مدرسة، وذلك خشية الإطالة.

وكانت طبيعة هذا البحث مكونة من مقدمة وثلاثة مباحث، أما المقدمة فذكرت فيها أهمية هذا الموضوع وطريقة البحث فيه، وخطة البحث.

وأما المبحث الأول فكان عنوانه: حقيقة أسباب النزول وأهميته، وكان تحته مطلبين: الأول: تعريف أسباب النزول لغة واصطلاحا، الثاني: أهمية أسباب النزول. تكلمت في هذا المبحث عن تعريف أسباب النزول لغة واصطلاحاً، وذلك من خلال المصادر المعتمدة في هذا المجال، وتكلمت عن مدى أهمية أسباب النزول وعلاقتها الوثيقة ببقية العلوم الشريعة.

وأما المبحث الثاني فكان تحت عنوان: منهج المفسرين في دراسة أسباب النزول ، وكان تحته مطلبين: المطلب الأول: مدرسة التفسير بالأثر وأسباب النزول، والمطلب الثاني: مدرسة التفسير بالرأي وأسباب النزول، وعرضت في هذا المبحث مناهج المفسرين في دراسة أسباب النزول على اختلاف مدارسهم التفسيرية التي ينتمون لها، وكيف أنهم يعتمدون على أسباب النزول في تفسيرهم للقرآن الكريم. وتكلمت في هذا المبحث عن ارتباط أسباب النزول بتفسير القرآن الكريم، ومدى اعتماد أصحاب مدارس التفسير بالأثر والرأي في تفاسيرهم على علم أسباب النزول، وبينت ذلك من خلال الأمثلة التي ذكرتها هناك.

وأما المبحث الثالث فكان تحت عنوان: منهج الإمام الرازي في دراسة أسباب النزول، وكان تحته أربعة مطالب، المطلب الأول: منهجه في أسباب النزول في تفسير النصوص ، المطلب الثاني: موقفه من توثيق الروايات، المطلب الثالث: موقفه من تعدد الروايات في أسباب النزول، المطلب الرابع: مصادره في أسباب النزول. وكان هذا المبحث لب الموضوع في البحث، وفصّلت فيه كثيراً، معززا بذكر الأمثلة من تفسير الإمام الرازي.

وختمت هذا البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي في هذا البحث، وبعدها ذكرت المصادر المراجع التي اعتمدت عليها في كتابة هذا البحث.

وهذه بعض النتائج التي توصلت إليها:

1- إن أصحاب مدرسة التفسير بالأثر يهتمون اهتماماً شديداً بروايات أسباب النزول من حيث الصحة والضعف، ومناسبتها لتفسير الآية.
2- الإمام الرازي يعتمد كثيراً على أسباب النزول في التفسير، ويربط الأسباب في شتى العلوم القرآنية أمثال علم المناسبة والقراءات والنسخ والفقه وغيرها.
3- الإمام الرازي في توثيقه للروايات ليس دقيقاً بحيث يعتمد عليها من الناحية الحديثية، وهذا راجع إلى عدم اهتمامه بالحديث لكونه تفسيراً بالرأي، ومنهجه العقلي الذي سلكه في التفسير.
4- للإمام مواقف في مسألة تعدد أسباب النزول، فأحياناً يقدّم الصحيح على الضعيف، وأحياناً يرجّح بينها وذلك بإحدى المرجّحات التي يذكرها العلماء في هذا العلم، وهو يقول بتعدد الأسباب في الآية الواحدة، ولا يقول بتكرر النزول في الآية الواحدة.

هذا وأسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والسداد في هذا البحث المتواضع وسائر حياتي إنه ولي ذلك والقادر عليه.

مفتاح البحث: المناهج، المفسر، أسباب النزول.

1- المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على أكرم رسل الله وأشرف خلقه سيد الأولين والآخرين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد: فإني أقدم إليكم بحثي المتواضع هذا ضمن المحور الثاني "العلوم والمعارف الإسلامية: اجتهادات ومقاربات تجديدية" ضمن النقطة الأولى: "علوم القرآن وتفسيره: المدارس والمناهج التفسيرية" تحت عنوان "مناهج المفسرين في دراسة علم أسباب النزول -تفسير الرازي إنموذجا-".

علم أسباب النزول يدخل ضمن مباحث علوم القرآن، وهو من اجلّ العلوم وأشرفها، لأنها تخدم كتاب الله وتفسيره، وفي مقدمتها علم أسباب النزول، وذلك لِمَا عليه هذا العلم من أهمية كبرى لدى المفسرين قديماً وحديثاً، وخصوصاً التفسير الكبير للإمام فخر الدين الرازي، (رحمه الله).

فأردت أن أبين مناهج المفسرين في دراسة هذا العلم الجليل الذي يرتبط بتفسير القرآن الكريم ارتباطا وثيقاً، ولكن هذا الموضوع متشعب يحتاج إلى إطناب وتفصيل في عرض مدارس التفسير التي ينتمي إليها المفسرين، ومن ثم ندخل في تفسير كل من التفاسير المعتمدة التي تعتمد في تفسيرها على أسباب النزول، ولكني في هذا البحث المختصر لا استطيع التفصيل في كل المدارس والتفاسير، فاختصرتها بالتطرق إلى مدرسة التفسير بالأثر والرأي لكونهما الأساسية في هذا العلم، واكتفيت بذكر نموذج واحد لكل مدرسة، وذلك خشية الإطالة.

وكانت طبيعة هذا البحث مكونة من مقدمة، وثلاثة مباحث، أما المقدمة فذكرت فيها أهمية هذا الموضوع وطريقة البحث فيه، وخطة البحث.

وأما المبحث الأول فكان عنوانه: حقيقة أسباب النزول وأهميته، وكان تحته مطلبين: المطلب الأول: تعريف أسباب النزول لغة واصطلاحا، المطلب الثاني: أهمية أسباب النزول.

وأما المبحث الثاني فكان تحت عنوان: منهج المفسرين في دراسة أسباب النزول، وعرضت في هذا المبحث مناهج المفسرين في دراسة علم أسباب النزول على اختلاف مدارسهم التفسيرية التي ينتمون لها، وكيف أنهم يعتمدون على أسباب النزول في تفسيرهم للقرآن الكريم، وكان تحته مطلبين: المطلب الأول: مدرسة التفسير بالأثر وأسباب النزول، والمطلب الثاني: مدرسة التفسير بالرأي وأسباب النزول.

وأما المبحث الثالث فكان تحت عنوان: منهج الإمام الرازي في دراسة أسباب النزول، وكان تحته أربعة مطالب، المطلب الأول: منهجه في أسباب النزول في تفسير النصوص ، المطلب الثاني: موقفه من توثيق الروايات، المطلب الثالث: موقفه من تعدد الروايات في أسباب النزول، المطلب الرابع: مصادره في أسباب النزول.

وختم هذا البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال دراسة هذا البحث، وبعدها ذكرت المصادر والمراجع التي اعتمد عليها في كتابة هذا البحث.

هذا وأسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والسداد في هذا البحث المتواضع وسائر حياتي إنه ولي ذلك والقادر عليه.

2- حقيقة أسباب النزول وأهميته

2-1 تعريف أسباب النزول لغة واصطلاحاً

أولاً: أسباب النزول لغةً: لا يوجد تعبير لغوي مركب بلفظ (أسباب النزول)، ولذا فإن المراد بالمعنى اللغوي لأسباب النزول هو معنى هذا التركيب إفراداً.

فأما: (أسباب) فجمع سبب، ويطلق السبب في اللغة على أكثر من معنى: والمعنى المناسب من هذه المعاني: أنه ما يتوصل به إلى غيره (ينظر: الفيروز آبادي، 2005م، 83/1)، ومن ذلك قوله تعالى: [وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ] (سورة البقرة الآية، 166).

وأما (النزول) فمصدر للفعل نزل، ويعني الحلول (ينظر: الفيروز آبادي، 2005م، 57/4)، ويطلق هذا اللفظ على التحول من علو إلى سفل (الراغب الاصفهاني،1412ه، ص796 - الزمخشري، 1998م، ص628) ، وهذا المعنى أكثر استعمالا وشيوعاً، فيقال: نزل عن الدابة ونزل في البئر.

ثانياً: أسباب النزول اصطلاحاً:

يعد مصطلح (أسباب النزول) خاصاً بمباحث علوم القرآن وهذه التسمية بإجماع علماء التفسير وعلوم القرآن، وإن استعمل في أكثر من علم شرعي وبخاصة عند علماء أصول الفقه (ينظر: الآمدي، 118/1 – الشوكاني، 1999م، ص6) .

وقد عرّفه الإمام السيوطي رحمه الله قائلاً: أنه ما نزلت الآية أيام وقوعه (1974م، 102/1). وعرّفه الزرقاني فقال: ما نزلت الآية أو الآيات متحدثة عنه أو مبينة لحكمه أيام وقوعه (118/1).

وهذا التعريف أتمّ من تعريف السيوطي، كما أنه يتضمن حدوداً ترسم معالم هذا الاصطلاح بدقة، وقد رأى الدكتور صبحي الصالح (رحمه الله) أن سبب النزول هو: معرفة ما نزلت الآية أو الآيات بسببه متضمنة له أو مجيبة عنه أو مبينة لحكمه أيام وقوعه (2000م، ص54).

والخلاصة في ذلك أن أسباب النزول: هي الحادثة من واقعة أو سؤال التي سببت نزول النص القرآني، آية أو أكثر أو جزء من الآية، وأن علم أسباب النزول هو: إدراك ما نزلت الآية أو الآيات متحدثة عنه أو مبينة لحكمه أيام وقوعه.

2-2 أهمية معرفة أسباب النزول

أسباب النزول مبحث مهم من أهم مباحث علوم القرآن وأصول التفسير، لأنه يتعلق بالقرآن، ويتحدث عن أسباب نزول بعض آياته، ويربط بين حياة الرسول ρ وأصحابه وبين نزول القرآن، لأن معرفته والتمكن منه أصل مهم من أصول فهم الآيات، وحسن تفسيرها وبيان معناها.

ونظراً لأهمية العلم بأسباب النزول فقد تحدث عنه العلماء كثيراً، وخاصةً الذين أفردوا مؤلفات خاصة بعلوم القرآن، وفي مقدمتهم الإمام بدر الدين الزركشي (رحمه الله) ت794ه، في كتابه "البرهان في علوم القرآن" (1957م، 45/1 وما بعدها)، والإمام جلال الدين السيوطي (رحمه الله) ت911ه، في كتابه "الإتقان في علوم القرآن"، (11974م، /95 وما بعدها) وغيرهما من العلماء الذين كتبوا في علوم القرآن.

واهتمام العلماء بأسباب النزول يدل على مدى أهميته في الشريعة الإسلامية، فهو يعين على فهم معاني القرآن الكريم، ولهذا يقول الواحدي (رحمه الله) ت568ه: لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان سبب نزولها (1992م، ص6)، ويقول ابن دقيق العيد (رحمه الله) ت702ه: بيان سبب الآية طريق قويّ في فهم معاني الكتاب العزيز (278/2)، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله) ت728ه: معرفة سبب النزول يُعين إلى فهم الآية، فإن العلم بالسبب يُورث العلم بالمسبب (1995م، 192/3).

ثم إن معرفة أسباب النزول ليس للمفسر غنى عنها، لأنها فرع من فروع علم التفسير، والذي فيه بيان مجمل وإيضاح خفي وموجز، ومنه ما يكون تفسيراً وحده، ففي الموطأ عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه، أنه قال: (قلت لعائشة أم المؤمنين وأنا يومئذ حديث السن: أرأيت قول الله تعالى: { إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ اللّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا}(سورة البقرة الآية، 158).

فما على الرجل شيء ألا يطوف بهما، قالت عائشة: كلا لو كان كما تقول لكانت: (فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما) إنما نزلت هذه الآية في الأنصار الذين كانوا يهلون لمناة، وكانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة، فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله ρ عن ذلك فأنزل الله تعالى: { إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ اللّهِ} (الإمام مالك، 2004م، 129/3).

وهذا يشير إلى أن علم أسباب النزول من العلوم التي يكون العالم بها عالماً بالقرآن الكريم وعلم تفسيره.

3- منهج المفسرين في دراسة أسباب النزول

من خلال ما تبين مما تقدم من أهمية أسباب النزول يتبين لنا أهمية هذا العلم في علم التفسير، وأن كل عالم إن أراد أن يفسّر كتاب الله تعالى لابد أن يكون له المام كبير بعلم أسباب النزول ومعرفة الروايات التي لابست نزول الآيات القرآنية، ومعرفة صحة هذه الروايات من عدمها، بعدها يستطيع أن يفهم مراد الله تعالى من هذه الآيات.

ومن المعلوم أن كل مفسّر ينتمي إلى مدرسة تفسيرية جاء منها، وهذه المدارس تختلف عن الأخرى في منهجها في تفسيرها لكتاب الله حسب فهمها للآيات، وذلك وفق الشروط والضوابط التي رسمتها لتفسير كتاب الله تعالى.

ومن أهم تلك المدارس وأقدمها هما: مدرسة التفسير بالأثر، ومدرسة التفسير بالرأي، فلكل مدرسة ضوابط تسير عليه في تفسير كتاب الله تعالى، وكذلك دراستهم لعلم أسباب النزول لكل ضوابط يسير عليه في دراسة هذا العلم، ونحن من خلال هذا المبحث

سنبين مدى اعتماد هاتين المدرستين -اللذين يعدان الأهم في المدارس التفسيرية- على أسباب النزول، وكيف أنهما كانا يتعاملان مع الروايات التي جاءت بأسباب النزول، ومدى اعتمادهما عليها في التفسير.

وسنتكلم أولاً عن مدرسة التفسير بالأثر باعتبارها المدرسة الأولى التي ظهرت في علم التفسير.

1-3 مدرسة التفسير بالأثر وأسباب النزول

مدرسة التفسير بالأثر: هي التي تعتمد في تفسيرها لكتاب الله تعالى على الروايات التي رويت عن الرسول ρ في تفسيره للآيات القرآنية، وكذلك تعتمد على الروايات التي رويت أيضا عن الصحابة ψ أمثال سيدنا عبد الله بن العباس وغيره من مفسري الصحابة، وتعتمد كذلك على الروايات التي رويت عن التابعين الذين أخذوا العلم عن الصحابة ψ (ينظر: الذهبي ،45/2).

أذن يتبين لنا أن التفسير بالأثر يعتمد اعتماداً كليا على الروايات التفسيرية، ولما كان علم أسباب النزول أمراً واقعاً نزلت بشأنه الآية، وهو من قبيل الروايات، كان من البَدَيهي أن لا يدخل هذا العلم في دائرة الرأي والاجتهاد، لهذا قال الواحدي: ولا يحل القول في أسباب النزول إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل ووقفوا على الأسباب، وبحثوا عن علمها (1992م، ص7).

ومن هنا نفهم تشدد السلف في البحث عن أسباب النزول، حتى قال الإمام محمد بن سيرين (رحمه الله) ت110ه : "سألت عَبيدَةَ عن آية من القرآن، فقال: اتق الله وقل سداداً، ذهَب الذين يعلمون فيما أنزل القرآن" (ينظر: الزرقاني، 124/1).

وقد اتفق علماء الحديث على اعتبار قول الصحابي في سبب النزول، لأن أسباب النزول غير خاضعة للاجتهاد، فيكون قول الصحابي حكمه الرفع، وفي هذا يقول أبو عبد الله الحاكم ت405ه، في علوم الحديث: "إذا أخبر الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عن آية من القرآن: أنها نزلت في كذا، فإنه حديث مسند" (1977م، ص20) .

أما إذا روي سبب النزول بحديث مرسل، أي سقط من سنده الصحابي وانتهى إلى التابعي، فحكمه أنه لا يقبل إلا إذا صحَّ واعتضد بمرسل آخر، وكان الراوي من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة، كمجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير.

لكن ينبغي الحذر والتيقظ، فلا نخلط بأسباب النزول ما ليس منها، فقد يقع على لسانهم قولهم: نزلت هذا الآية في كذا ويكون المراد موضوع الآية، أو ما دلت عليه من الحكم (ينظر: الزرقاني، 125/1) .

إذن يتبين لنا أن علم أسباب النزول لا يدخل في دائرة الرأي والاجتهاد، ولهذا نجد التفاسير المنسوبة إلى مدرسة التفسير بالأثر سارت على نهج علماء الحديث في الأخذ برواية سبب النزول.

ومن هؤلاء المفسرين الذين ساروا على هذا النهج، شيخ المفسرين الإمام أبو جرير الطبري (رحمه الله) ت310ه، فالإمام الطبري عندما يأتي بسبب نزول لآية ما، فهو يأتي بالروايات التفسيرية مروية بسنده المتصل إلى رسول الله ρ، وبعدها يرجح بين هذه الروايات بحسب ما حصل له من القرائن، وهذا هو منهجه العام في تفسيره.

من ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى [إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ] (سورة البقرة الآية، 26).

قال: قال أبو جعفر: "اختلف أهل التأويل في المعنى الذي أنزل الله جل ثناؤه فيه هذه الآية، وفي تأويلها. فقال بعضهم بما: حدثني به موسى بن هارون، قال: حدثنا عمرو بن حماد، قال: حدثنا أسباط، عن السدّي، في خبر ذكره، عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس - وعن مُرَّة، عن ابن مسعود، وعن ناس من أصحاب النبي ρ: لَما ضرَب الله هذين المثلين للمنافقين - يعني قوله: [مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا] وقوله: [أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ]، الآيات الثلاث - قال المنافقون: الله أعلى وأجلّ من أنْ يضرب هذه الأمثال، فأنزل الله: [إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا] إلى قوله: [أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ].

وقال آخرون بما: حدثني به أحمد بن إبراهيم، قال: حدثنا قُرَاد، عن أبي جعفر الرازي، عن الرّبيع بن أنس، في قوله تعالى: [إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا] قال: هذا مثل ضربه الله للدنيا، إن البعوضة تحيا ما جاعتْ، فإذا سمنت ماتتْ. وكذلك مثل هؤلاء القوم الذين ضرب الله لهم هذا المثل في القرآن: إذا امتلأوا من الدنيا رِيًّا أخذَهم الله عند ذلك. قال: ثم تلا [فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ] (سورة الأنعام الآية، 44).

وقال آخرون بما: حدثنا به بشر بن معاذ، قال: حدثنا يزيد عن سعيد، عن قتادة، قوله: [إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا] ، أي إن الله لا يستحيي من الحق أن يذكرَ منه شيئًا ما قل منه أو كثر، إن الله حين ذكر في كتابه الذباب والعنكبوت قال أهل الضلالة: ما أراد الله من ذكر هذا؟ فأنزل الله: [إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا] .

وقد ذهب كلّ قائل ممن ذكرنا قوله في هذه الآية، وفي المعنى الذي نزلت فيه، مذهبًا؛ غير أنّ أولى ذلك بالصواب وأشبهه بالحقّ، ما ذكرنا من قول ابن مسعود وابن عباس.

وذلك أنّ الله جلّ ذكره أخبر عباده أنه لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بعوضةً فما فوقها، عَقِيب أمثالٍ قد تقدمت في هذه السورة، ضربها للمنافقين، دون الأمثال التي ضربها في سائر السور غيرها. فلأن يكون هذا القول - أعني قوله: [إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا] - جوابًا لنكير الكفار والمنافقين ما ضرب لهم من الأمثال في هذه السورة، أحقّ وأولى من أن يكون ذلك جوابًا لنكيرهم ما ضرب لهم من الأمثال في غيرها من السور" (2000م، 399/1 وما بعدها).

فالإمام الطبري يورد جميع ما جاء في الآية من الروايات، وإذا كان ثمة أقوال متعددة في الآية فإنه لا يدع قولاً منها، وإنما يأتي عليها جميعها ذاكراً في كل رأي ما ورد فيه عن الرسول ρ والصحابة والتابعين ملتزماً بالسند في كل ما يرويه، ثم يرجّح ما يراه أولى بالصواب، لأنه كان يرى كما هو مقرر في أصول الحديث – إن من اسند لك فقد حملك البحث عن رجال السند ومعرفة مبلغهم من العدالة أو الجرح-، فهو بعمله هذا قد خرج من العهدة (الطبري، 2000م، 4/ 646 ،وذكر روايات أخرى كثيرة لم أذكرها مخافة التطويل).

من ذلك يتبين لنا أن أصحاب مدرسة التفسير بالأثر يهتمون اهتماماً شديداً بالروايات التفسيرية من حيث الصحة والضعف، ومناسبتها لتفسير الآية، وهناك أمثلة كثيرة وفي تفاسير أخرى معتمدة لم أتطرق إليها لقصر المقام.

2-3 مدرسة التفسير بالرأي وأسباب النزول

مدرسة التفسير بالرأي هو عبارة عن تفسير القرآن بالاجتهاد بعد معرفة المفسِّر لكلام العرب ومناحيهم في القول، ومعرفته للألفاظ العربية ووجوه دلالاتها، واستعانته في ذلك بالشعر الجاهلي، ووقوفه على أسباب النزول، ومعرفته بالناسخ والمنسوخ من آيات القرآن، وغير ذلك من الأدوات التي يحتاج إليها المفسِّر (الذهبي،183/1).

إذن مفسري مدرسة التفسير بالرأي يعتمدون على أسباب النزول في تفسيرهم لآيات القرآن الكريم، ولكن اعتمادهم على الأسباب ليس كمفسري مدرسة التفسير بالأثر من ناحية ذكرهم السبب بالرواية الكاملة عن فلان عن فلان، وإنما في ذكرهم للسبب يقتصر على الراوي من الصحابة أو التابعين أو تابعي التابعين، وهذا النهج نابع من منهجهم في التفسير .

ومن الأمثلة على مدرسة التفسير بالرأي التفسير الكبير للإمام فخر الدين الرازي ت606ه، وهو من أعمدة مدرسة التفسير بالرأي، وهو موضوع بحثنا، وسنفصل الكلام في المبحث التالي عن منهجه في دراسة علم أسباب النزول، ومن خلال ذلك يتبين لنا منهج مفسري مدرسة التفسير بالرأي.

4- منهج الإمام الرازي في دراسة أسباب النزول

الإمام فخر الدين الرازي (رحمه الله) ت606ه، كغيره من المفسرين ينتمي لمدرسة من مدارس التفسير، وهو ينتمي لمدرسة التفسير بالرأي بل هو من أعمدتها، وسنبين في هذا المبحث في المطالب التالية منهجه (رحمه الله) في اعتماده على أسباب النزول.

1-4 منهجه في أسباب النزول في تفسير النصوص

من خلال البحث الدقيق في التفسير الكبير، نجد أن الإمام الرازي في تفسيره يسير على النهج الذي رسمه العلماء في التفسير، فإنه في بداية تفسيره للآية يذكر مناسبة الآية لما قبلها، ثم يذكر السبب الذي نزلت الآية فيه إن كان للآية سبب نزول، ثم يفسّر الآية على ضوء ذلك السبب، هذا هو المنهج العام عند الإمام الرازي في تفسيره.

فتارة يؤكد صراحة على وجود سبب النزول، ويطنب في ذلك، وكأنه يبين من خلاله الحكمة والفائدة في أسباب النزول، وهي الاستعانة على فهم معنى الآية، هذه الفائدة التي ذكرها كافة علماء علوم القرآن ينظر: (الزركشي، 1957م، 22/1 - السيوطي، 1974م، 95/1 – الزرقاني، 120/1).

من ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى: [قُلْ مَن كَانَ عَدُوّاً لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللّهِ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ] (سورة البقرة الآية، 97).

قال: "لابدَّ من سبب وأمر قد ظهر من اليهود حتى يأمره تعالى، بأن يخاطبهم بذلك، لأنه يجري مجرى الحاجة، فإذا لم يثبت منهم في ذلك أمر لا يجوز أن يأمره الله تعالى بذلك، والمفسرون ذكروا أموراً: أحدها: أنه عليه الصلاة والسلام لما قدم المدينة أتاه عبد الله بن صوريا فقال... (هذه الرواية أخرجها: الإمام أحمد،2001م، 274/1 – والترمذي، 1975م، 274/5 وقال: (حديث حسن

غريب) – والطبري، 2000م،377/2 وقد حكم عليه الشيخ أحمد شاكر، بأن إسناده صحيح – والواحدي، 1992م، ص17،18). وثانيها: روي أنه كان لعمر أرض بأعلى المدينة، وكان ممره على مدراس اليهود (هذه الرواية أخرجها: الطبري، 2000م،1 /345,344,343 – وابن أبي حاتم، 1319ه، 290/1 – والواحدي، 1992م، ص17 - وذكرها العسقلاني، 295،294/1 – والسيوطي، ص29 وغيره) . وثالثها: قال مقاتل: زعمت اليهود أن جبريل عليه السلام عدونا، وأُمر أن يجعل النبوة فينا فجعلها في غيرنا، فأنزل الله تعالى هذه الآيات" (الرازي 1420ه، 111/3،112 - وهذه الرواية أخرجها: مقاتل، 1423ه، 56/1 – والواحدي، 1992م، ص18 – وذكرها العسقلاني، 1379ه، 1628/4)

بعدها رجّح الإمام الرازي القول الثالث، ولكن مع هذا الترجيح لم يردّ القولين الأولّين بل أعتبرهما وأخذ بهما، وفسّر الآية على ضوء تلك الوجوه.

ومن ذلك تتبين الحكمة والفائدة من ذكر سبب النزول، فلو لم يذكر الرازي هذه الأسباب الثلاثة الصحيحة لم يُعرف أن الذي يعادي جبريل هم اليهود، ولم يعرف كذلك سبب عداوتهم لجبريل υ، فلهذا فإن معرفة سبب النزول يعين على فهم معنى الآية.

وتارة أخرى يأتي بأسباب النزول ليستدل بها على مسألة معينة في مختلف العلوم القرآنية، فتارة يستدل بأسباب النزول في علم القراءات، بأن يأتي بسبب النزول ليستدل به على قراءة معينة.

من ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى: [سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ] (سورة المعارج، الآية 1). قال: "اعلم أن قوله تعالى (سأل) فيه قراءتان، منهم من قرأه بالهمزة, ومنهم من قرأه بغير همزة، أما الأولون وهم الجمهور فهذه القراءة تحتمل وجوهاً في التفسير: الأول: إن النضر بن الحارث لما قال: [اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم] (سورة الأنفال، الآية 32) ، فأنزل الله تعالى هذه الآية (هذه الرواية أخرجها: النسائي، 1986م، 363/2 – والنيسابوري، 1990م، 502/2 وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)، وقال الذهبي: (على شرط البخاري) وهو الصواب – والواحدي، 1992م، ص229) ".

بعد ذلك ذكر وجهين آخرين في التفسير، وبعدها قال: "أما القراءة الثانية وهي (سال) بغير همز فلها وجهان: أحدهما : أنه أراد (سَأَلَ) بالهمزة فخفف وقلب قال:

سألت قريش رسول الله فاحشة ... ضلت هذيل بما سالت ولم تصب

والوجه الثاني: أن يكون ذلك من السيلان، ويؤيده قراءة ابن عباس سال سيل والسيل مصدر في معنى السائل، كالغور بمعنى الغائر، والمعنى اندفع عليهم واد بعذاب، وهذا قول زيد بن ثابت وعبد الرحمن بن زيد قالا: سال واد من أودية جهنم بعذاب واقع" الرازي، 1420ه، 111/30،112).

يتبين لنا في هذه الآية أن الإمام الرازي اعتمد في تفسير هذه الآية على سبب النزول، وهذه القراءة هي المشهورة المتواترة والتي عليها الجمهور (ينظر: ابن خالويه، 1401ه، 352/1 – أبو زرعة، 187/1) ، فالرازي سار على رأي الجمهور في تفسير هذه الآية.

وفي اعتماده على أسباب النزول كانت له عدة اتجاهات يسير عليها في هذا الاعتماد، فتارة يعرضه على وجه بيان الحكمة والفائدة من أسباب النزول، وتارة يعرضه مستدلاً به على كثير من أنواع العلوم القرآنية كالقراءات والنسخ وغيرها.

وأحياناً يربط بين أسباب النزول وعلم المناسبة الذي يكثر منه في (تفسيره)، وأحياناً يأتي بسبب النزول ليرد به على أقوال العلماء الذين لم يأخذوا بالأسباب في تفسير تلك الآيات، ويأتي بالأدلة التي تؤيد ما ذهب إليه، وتكون أغلب هذه الأدلة عقلية تتناسب مع طريقته العقلية التي يسير عليها في (تفسيره)، والأمثلة على ما عرضته كثيرة جداً في تفسيره لا مجال لذكرها هنا.

فالنتيجة أن المنهج العام الذي سار عليه الإمام الرازي اعتماده على أسباب النزول في فهمه لآيات القرآن الكريم.

2-4 موقفه من توثيق الروايات

من المعلوم أن أسباب النزول إنما هي أمور سماعية لا دخل للرأي فيها، فهي تعتمد على السماع والرواية، ولا يحكم على إحدى تلك الروايات بالقبول أو الرد إلا بعد عرضها على قواعد المحدثين في ذلك.

فلا بدَّ أولاً من صحة السند وتصحيح الطريق إلى النقلة الأوائل المباشرين، وهم الصحابة كما قال الواحدي: "لا يحل القول في أسباب نزول الكتاب، إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل ووقفوا على الأسباب، وبحثوا عن علمها وجدّوا في الطِّلاب" (الواحدي، 1992م، ص6).

وإذا رجعنا إلى الإمام الرازي (رحمه الله) فإن طريقته في ذكر الروايات هي ليست النقل بالسند الكامل عن الصحابة، وإنما كما ذكرنا من قبل أن مصادره النقل عن الصحابة والتابعين من خلال كتب المحدثين والمفسرين الذين سبقوه، وأحياناً يذكر المصدر وقد لا يذكره وإنما يطلق الإحالة إلى قول المفسرين.

ولما كان الأمر في سبب النزول يتطلب معرفة الصحيح من غيره، فهل قام الإمام الرازي بذلك؟، وهل بيّن لنا صحة تلك الروايات وقيمتها من الناحية الحديثية ؟، وهل التزم بالصحيح ؟، أم كان يذكر ذلك بدون تمحيص وتوثيق؟.

لقد تتبعت لكثير من الروايات التي أوردها، وحاولت أن أبيّن مدى صحتها لأعرف موقف الإمام الرازي من ذلك. فقد وجدت الروايات عند الإمام الرازي تتخذ صوراً عدة وهي ما يأتي: أولاً: يذكر الرازي روايات صحيحة وهي موجودة في الصحيحين، ولكنه لا يذكر مَن خرّجها ولا مَن صححها.

من ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى: [وَأَتِمُّواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلاَ تَحْلِقُواْ رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ] (سورة البقرة الآية، 196).

قال: "قال ابن عباس: نزلت هذه الآية في كعب بن عجرة قال كعب: مرّ بي رسول ρ زمن الحديبية، وكان في شعر رأسي كثير من القمل والصئبان وهو يتناثر على وجهي، فقال ρ تؤذيك هوام رأسك ؟ قلت: نعم يا رسول الله، قال أحلق رأسك، فأنزل الله هذه الآية" (الرازي، 1420ه، 136/5). وعند التتبع لهذه الآية وجدتُ أنها مروية في الصحيحين (البخاري، 1422ه، 1534/4 - النيسابوري، 861/2) ، والإمام الرازي لم يشر إلى ذلك.

ثانياً: مما يلفت الانتباه في الأسباب التي يذكرها الإمام الرازي في تفسيره، أنه يذكر في السبب الواحد جميع الروايات الواردة فيه سواء كانت صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، ففي بعض الأحيان يجمع بين الروايات الصحيحة المتفق على صحتها عند أهل الحديث، وبين الروايات التي ضعفها أهل الحديث.

من ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى: [وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْاْ بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ] (سورة البقرة الآية، 232).

قال الرازي: "في سبب نزول الآية وجهان، الأول: روي أن معقل بن يسار زوّج أخته جميل بن عبد الله بن عاصم، فطلقها ثم تركها حتى انقضت عدتها، ثم ندم فجاء يخطبها لنفسه ورضيت المرأة بذلك، فقال لها معقل: إنه طلقك ثم تريدين مراجعته وجهي من وجهك حرام إن راجعته، فأنزل الله تعالى هذه الآية .

الثاني: روي عن مجاهد والسدي أن جابر ابن عبد الله كانت له بنت عم فطلقها زوجها، وأراد رجعتها بعد العدة فأبي جابر فأنزل الله هذه الآية، وكان جابر يقول فيّ نزلت هذه الآية) (الرازي، 1420، 102/6،102).

وعند التتبع لهاتين الروايتين وجدنا أن الرواية الأولى صحيحة متفق على صحتها، وأن الرواية الثانية ضعيفة، فالرواية الأولى رواها الإمام البخاري في (صحيحه) (1422ه، 2041/5)، ورواها أيضاً أبو داود (230/2)، والترمذي (1975م، 216/5)، والدارقطني (2004م، 222/3) وغيرهم، أما الرواية الثانية فهي مرسلة عن مجاهد، رواها ابن جرير الطبري في تفسيره (486/2) ، وذكرها ابن حجر في (العجاب) (593/1)، وقد حكم عليها بالضعف صاحب كتاب (الاستيعاب في بيان الأسباب) (188/1).

ثالثاً: نرى أن الإمام الرازي يجمع بين الروايات الصحيحة والموضوعة في سبب واحد. من ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى: [وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُواْ إِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبِّ الْمُعْتَدِينَ] (سورة البقرة الآية، 190).

قال الرازي: (في سبب النزول قولان: الأول: قال الربيع وابن زيد: هذه أول آية نزلت في القتال فلما نزلت كان رسول الله ρ يقاتل مَن قاتله ويكف عن قتال مَن تركه، وبقي على هذه الحالة إلى أن نزل قوله تعالى { وَقَاتِلُواْ الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً}.

القول الثاني: أنه ρ خرج بأصحابه لإرادة الحج, ونزل الحديبية وهو موضع كثير الشجر والماء، فصدهم المشركون عن دخول البيت، فأنزل الله تعالى هذه الآيات) (1420ه، 116/5).

وعند التتبع لهاتين الروايتين وجدنا أن الإمام ابن حجر ذكرهما، حيث إنه ذكر الرواية الثانية، وقال بعد ذلك: قلت: الكلبي ضعيف لو انفرد فكيف لو خالف، وقد خالفه الربيع بن أنس وهو أولى بالقبول منه فقال: (إن هذه الآية أول آية في الإذن للمسلمين في قتال المشركين) وسياق الآيات يشهد لصحة قوله" (466,465/1).

وذكر الروايتين صاحب الاستيعاب فقال عن الرواية الأولى: أخرجها الطبري (2000م ،189/2) ، من طريق أبي جعفر الرازي.

والثانية ذكر أنها مروية عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس وقال: ذكرها الواحدي (1992م، ص34,33) ، والبغوي 1(1997م، 212/1)، وقد حكم على هذه الرواية بالوضع فقال: وهذا سند واه بمرة، وفيه الكلبي وشيخه وهما متهمان (الهلالي وآل نصر، 1425ه،126/1).

رابعاً: نرى إن الإمام الرازي يتخذ منهجاً جديداً في عرضه للأسباب، فحينما يذكر الروايات الواردة في أسباب النزول، يأتي بالتصحيح لتلك الروايات، فتارة ينقل اتفاق المحدثين والمفسرين على ذلك، وتارة يأتي بأقوال العلماء التي تدل على صحة الرواية، وغير ذلك من أساليب التصحيح.

من ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى: { فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ وَنِسَاءنَا وَنِسَاءكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَةَ اللّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ} (سورة آل عمران الآية، 61).

حيث ذكر قصة المباهلة كاملةً لا يسعنا ذكرها لأنها طويلة، وبالأخير قال: "وأعلم أن هذه الرواية كالمتفق على صحتها بين أهل التفسير والحديث" (1420ه،76,75/8).

وعند التتبع لهذه الرواية، وجدنا أن الواحدي روى هذه الرواية (1992م، ص55,54)، وإن الإمام ابن حجر أيضا ذكرها في العجاب (684,683,682/2)، ورواها أيضاً الإمام البخاري في صحيحه (1422ه، 1592/4)، والحاكم في المستدرك وقال: (صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه) ووافقه الذهبي (2004م، 299/3)، وأخرجها أيضاً الإمام الطبري (2000ه، 301,300/3)، وابن كثير في تفسيريهما (1999م، 55/2 وما بعدها).

خامساً: مما يؤخذ على الإمام الرازي في أسباب النزول، أنه يذكر في بعض الأحيان روايات موضوعة واهية السند، ولا يبين بأنها موضوعة، وهذه الروايات قليلة جداً، وأغلب هذه الروايات الموضوعة التي يذكرها من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وهذا الطريق إلى ابن عباس تكلم عليه كثير من علماء الجرح والتعديل (العسقلاني، 209/1)، وهو مع ذلك فإنه يهمل روايات كثيرة جداً منسوبة إلى الكلبي رواها الواحدي، فهو لا يذكرها لأنها من الناحية الحديثية لا تصح.

والسبب في عدم تحوط الإمام الرازي عن الروايات الموضوعة في أسباب النزول وغيرها من الأحاديث راجع والله أعلم إلى قلة بضاعته بالحديث، وعدم اعتنائه بالصحيح وغيره، وقد دفع هذا الأمرُ الكثيرَ ممن لم يشتغل بعلم الحديث، كالإمام الغزالي رحمه الله وغيره، مع شهرتهم العلمية ومعرفتهم الواسعة، أن يوردوا مثل هذه المرويات، فأدى ذلك إلى عدم اهتمامه بالرواية من ناحية الصحة والضعف، بل كان ينقل عن المفسرين الذين كان لهم باع في الحديث كالإمام الطبري وغيره.

وهو مع ذلك كله فإنه كانت له مواقف شديدة وحازمة مع بعض الروايات الموضوعة التي غالباً ما يذكرها أغلب المفسرين، فإنه يذكر هذه الروايات ويبطلها بأدلة نقلية وعقلية.

ومما يؤخذ على الإمام الرازي أيضا في أسباب النزول أنه يذكر روايات تنافي القواعد التي اقرّها العلماء في هذا العلم وهي قليلة جداً.

من ذلك ما ذكره الإمام الرازي في تفسير قوله تعالى: [أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىَ يُحْيِي هَـذِهِ اللّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللّهُ مِئَةَ عَامٍ] (سورة البقرة الآية، 259).

قال: "روي عن ابن عباس τ في سبب نزول الآية قال: إن بختنصر غزا بني إسرائيل فسبى منهم الكثيرين، ومنهم عزير وكان من علمائهم فجاء بهم إلى بابل" (1420ه، 33/7) ، فذكر قصة إماتة الله عزّ وجل لعزير ثم إحيائه.

يتبين من هذه الرواية أن الإمام الرازي خالف قاعدةً مهمة في أسباب النزول ألا وهي نزول الآية أو الآيات التي لها سبب معين أيام وقوع الحادثة، قال الإمام السيوطي عن هذه القاعدة: "والذي يتحرر في سبب النزول أنه ما نزلت الآية أيام وقوعه ليخرج ما ذكره الواحدي في سورة الفيل من أن سببها قصة قدوم الحبشة، فإن ذلك ليس من أسباب النزول في شيء، بل هو من باب الإخبار عن الوقائع الماضية"(ص11).

سادساً: مما يُذكر للإمام الرازي موقفه من بعض الروايات والتنبه لها، من ذلك تركه بعض الروايات الموضوعة في أسباب النزول كما في تفسير قوله تعالى: {وَإِذَا لَقُواْ الَّذِينَ آمَنُواْ قَالُواْ آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُواْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ } (سورة البقرة، الآية 14).

ما أخرجه الواحدي في كتابه(أسباب النزول) قال: "حدثنا محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس: نزلت هذه الآية في عبد الله بن أُبي وأصحابه، وذلك أنهم خرجوا ذات يوم فاستقبلهم نفر من أصحاب رسول اللهρ، فقال عبد الله بن أُبي: انظروا كيف أرد هؤلاء السفهاء عنكم" (1992م، ص13).

وهذه الرواية موضوعة تكلم عنها كثير من العلماء، قال ابن حجر في العجاب عن هذه الرواية بعدما ذكرها: "قلت: الكلبي والراوي عنه تقدم وصف حالهما، وآثار الوضع لائحة على هذا الكلام، وسورة البقرة نزلت في أوائل ما قدم رسول الله ρ المدينة كما ذكره ابن إسحاق (1976م، 530/1)، وغيره، وعلي إنما تزوج فاطمة رضي الله عنهما في السنة الثانية من الهجرة" (العسقلاني، 237,236/1).

وقال السيوطي في (اللباب) عنها بعد ما ذكرها: "وهذا الإسناد واهٍ جداً، فإن السدي الصغير كذاب، وكذا الكلبي، وأبو صالح ضعيف" (ص19,18).

وقد تنّبه إلى هذه الرواية الإمام الطبري فلم يذكرها، وكذلك ابن أبي حاتم، وممن تنبه لذلك أيضا الإمام الرازي، فلم يذكر للآية أي سبب، لأن هذه الرواية موضوعة.

يتبين مما سبق أن الإمام الرازي لم يدرس أسباب النزول من الناحية الحديثية ببيان الصحيح من غيره، وإن كان كثير من الروايات هي من الطرق الصحيحة والحسنة، كما لم يشر في الغالب إلى تضعيف الروايات وردها من الناحية الحديثية.

ويمكن أن يكون الدافع له إلى بعض هذه المواقف القليلة هو النزعة العقلية الغالبة في استدلالاته على المسائل، وإن تفسير الإمام من مدرسة التفسير بالرأي وأصحاب هذه المدرسة لا يهتمون كثيراً بالحديث بقدر ما يحتاجونه من الاستدلال، فأدى ذلك إلى عدم اهتمامه في بعض الروايات، فوقع منه بعض الأخطاء، والإمام الرازي غير معصوم.

3-4 موقفه من تعدد الروايات

بينت من قبل أن سبب النزول هو الحادثة التي نزلت الآية أو الآيات متحدثة عنها أو مبينة حكمها أيام وقوعها، ولكن قد تقع حادثة مشابهة في مضمونها وملابساتها تستدعي حكماً مشابهاً، فهل ينزّل البيان الإلهي نصاً آخر يتناولها، أو يكرر نزول النص الأول الذي حكم على أختها مرة ثانية بعد حدوث الواقعة الجديدة؟.

من ذلك يتضح أن المقصود هنا هو تعدد أسباب النزول، فإذا تعددت الروايات ماذا يصنع العلماء في هذه الحالة، وما الطريقة التي ينبغي له أن يسلكها الباحث ليّوفق بين الروايات المتعددة والتي قد تصل إلى درجة التعارض.

وهناك نماذج لتعدد روايات أسباب النزول تجعل من العسير على الباحث أن يقبل بها على حالها ويعدّها جميعاً قد استدعت نزول ما تحمله من الآيات.

وقد وجدت أن الإمام الرازي يسير على وفق القواعد التي رسمها العلماء في مسألة تعدد أسباب النزول، فأجده يذكر في بعض الآيات أكثر من سبب نزول فيها، وبعدها يبدأ بترجيح الصحيح منها ورد الضعيف والمنكر وغير ذلك.

من ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى: { الَّذِينَ اسْتَجَابُواْ لِلّهِ وَالرَّسُولِ مِن بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ مِنْهُمْ وَاتَّقَواْ أَجْرٌ عَظِيمٌ } (سورة آل عمران الآية، 172).

قال: "في سبب نزول هذه الآية قولان: الأول: وهو الأصح أن أبا سفيان وأصحابه لما انصرفوا من أحد وبلغوا الروحاء ندموا، وقالوا إنا قتلنا أكثرهم ولم يبق منهم إلا القليل فلم تركناهم؟ بل الواجب أن نرجع ونستأصلهم، فهموا بالرجوع فبلغ ذلك رسول الله ρ، فأراد أن يرهب الكفار ويريهم من نفسه ومن أصحابه قوة، فندب أصحابه إلى الخروج في طلب أبي سفيان وقال: لا أريد أن يخرج الآن معي إلا من كان معي في القتال، فخرج الرسول ρ مع قوم من أصحابه، قيل كانوا سبعين رجلاً حتى بلغوا حمراء الأسد وهو من المدينة على ثلاثة أميال، فألقى الله الرعب في قلوب المشركين فانهزموا.

وروي أنه كان فيهم من يحمل صاحبه على عنقه ساعة، ثم كان المحمول يحمل الحامل ساعة أخرى، وكان كل ذلك لإثخان الجراحات فيهم، وكان فيهم من يتوكأ على صاحبه ساعة، ويتوكأ عليه صاحبه ساعة (هذه الرواية أخرجها: البخاري،2000م، 386,385/7 – وابن إسحاق، 1976م، 103,102/2 – والطبري، 1422ه، 402,401/7 – والبيهقي، 1988م، 317,316/3).

والثاني: قال أبو بكر الأصم: نزلت هذه الآية في يوم أحد لما رجع الناس إليهρ بعد الهزيمة فشدّ بهم على المشركين حتى كشفهم، وكانوا قد همّوا بالمثلة فدفعهم عنها بعد أن مثّلوا بحمزة، فقذف الله في قلوبهم الرعب فانهزموا، وصلى عليهم ρ ودفنهم بدمائهم، وذكروا أن صفية جاءت لتنظر إلى أخيها حمزة فقال عليه الصلاة والسلام للزبير: ردها لئلا تجزع من مثلة أخيها، فقالت قد بلغني ما فُعِل به وذلك يسير في جنب طاعة الله تعالى، فقال للزبير: فدعها تنظر إليه، فقالت خيراً واستغفرت له, وجاءت امرأة قد قُتل زوجها وأبوها وأخوها وابنها فلما رأت النبي ρ وهو حي قالت: إن كل مصيبة بعدك هدر (لم أجد أحداً من

المفسرين ذكر هذه الرواية إلا الإمام الرازي، والنيسابوري في (غرائب القرآن ورغائب الفرقان)، 1416ه، 395/2، والنيسابوري هذا متأخر عن الإمام)، فهذا ما قيل في سبب نزول هذه الآية، وأكثر الروايات على الوجه الأول" (الرازي،1420ه، 85,84/9).

يتبين من هذه الآية أن الإمام الرازي رجّح القول الأول بأنه الأصح في سبب النزول، وأن أكثر الروايات الواردة في سبب نزول هذه الآية على القول الأول، واعتمد على صحة هذا القول بكثرة الروايات الموجودة في هذا القول، والإمام بترجيحه هذا القول قد وافق فيه أكثر المفسرين فمن هؤلاء من أئمة التفسير الحسن البصري وعكرمة وقتادة ψ وغير واحد من المفسرين (ينظر: ابن كثير الدمشقي، 1999م، 189,188/2- الطبري، 2000م، 399/7 وما بعدها- البغوي، 1997م، 136/2- القرطبي، 1964م، 279/4).

أما القول الثاني فلم أجد أحداً ذكره إلا أبا بكر الأصم، ولعل الرازي نقله عنه، فلم يذكر هذا السبب احد من المفسرين ولا المحدثين، فيكون هذا القول غريباً بالنسبة للقول الأول الذي تواتر عن كافة المفسرين والمحدثين، هذا وإن ناقل هذا القول هو معتزلي المذهب وليس له باع في الحديث، ولهذا فإن الإمام الرازي رجّح القول الأول لأنه هو الصحيح والمروي عن أكثر العلماء.

وكذلك ما ذكره الإمام في تفسير قوله تعالى: [وَأَعْطَى قَلِيلاً وَأَكْدَى] (سورة النجم الآية، 34). قال : "قال بعض المفسرين: نزلت الآية في الوليد بن المغيرة جلس عند النبيρ وسمع وعظه.

وقال بعضهم: نزلت في عثمان τ كان يعطي ماله عطاءاً كثيراً، فقال له أخوه من أمه عبد الله بن سعد بن أبي السرح : يوشك أن يفنى مالك فأمسك فقال لعثمان ينظر: ابن كثير الدمشقي، 1999م، 55/2 وما بعدها).

قال الإمام بعد هذين السببين معقباً على القول الثاني: "وهذا قول باطل لا يجوز ذكره لأنه لم يتواتر ذلك ولا اشتهر، وظاهر حال عثمان τ يأبى ذلك (الرازي، 1420ه، 11/29).

يتبين من هذه الآية أن الإمام ذكر روايتين في الآية فالأولى صحيحة والثانية موضوعة لم تثبت في كتب الحديث ولا في كتب التفسير المعتمدة، وأن الإمام رجّح الرواية الصحيحة على الموضوعة.

إذن يتبين من ذلك أن منهج الإمام الرازي في هذه المواضيع يقدّم الصحيح على الضعيف في أسباب النزول، وذلك وفقاً للقواعد التي ذكرها العلماء في مسألة تعدد أسباب النزول، فهو يردّ الرواية الموضوعة والمنكرة والغريبة التي لم يذكرها المفسرون والمحدثون، ويقبل الروايات الصحيحة المعتمدة من قبل المحدثين الذين لهم باع في نقد الروايات والبحث عن أسانيدها، وإن كان لا يسلك في ذلك الطريق المعروف في نقد الروايات التي سار عليها علماء الجرح والتعديل.

وأحياننا أجد أن الإمام الرازي يذكر في تفسيره مسألة تعدد روايات أسباب النزول في الآية الواحدة، وأشار إلى ذلك أكثر من مرة، ويحكم على هذه الآية بأنها تعددت فيها الأسباب.

من ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى: [زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ اتَّقَواْ فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ] (سورة البقرة الآية 212).

قال: "ذكروا في سبب النزول وجوهاً: فالرواية الأولى: قال ابن عباس: نزلت في أبي جهل ورؤساء قريش، كانوا يسخرون من فقراء المسلمين، كعبد الله بن مسعود وعمار وخباب وسالم مولى أبي حذيفة وعامر بن فهيرة وأبي عبيدة ابن الجراح، بسبب ما كانوا فيه من الفقر والضرر والصبر على أنواع البلاء مع أن الكفار كانوا في التنعم والراحة (هذه الرواية أخرجها: الثعلبي، 2002ه، 23/4 - وقال: ابن حجر العسقلاني في (العجاب)، ص340 : أخرج بعضه الطبري من طريق ابن جريج عن عكرمة مرسلاً . وتعقبته فوجدته في تفسيره، 2000م، 274/4، وليس فيه ذكر لسبب النزول).

والرواية الثانية: نزلت في رؤساء اليهود وعلمائهم من بني قريظة والنضير وبني قينقاع، سخروا من فقراء المسلمين المهاجرين، حيث أخرجوا من ديارهم وأموالهم (هذه الرواية ذكرها ابن حجر العسقلاني في (العجاب)، ص430 عن عطاء الخرساني).

الرواية الثالثة: قال مقاتل: نزلت في المنافقين عبد الله بن أُبي وأصحابه، كانوا يسخرون من ضعفاء المسلمين وفقراء المهاجرين (هذه الرواية أخرجها: مقاتل الازدي، 1423ه، 124/1 – وذكرها ابن حجر العسقلاني في (العجاب)، ص 340، وأسنده إلى الثعلبي في (تفسيره)). ثم قال بعد أن أورد هذه الأسباب "واعلم أنه لا مانع من نزولها في جميعهم" (الرازي، 1420ه، 105/6).

يتبين من هذه الآية أن الإمام الرازي حكم على هذه الروايات بتعدد الأسباب من خلال عبارته التي ذكرها في الأخير، فهو إذن يقول بتعدد الأسباب في الآية الواحدة.

وهو بهذه الآية يتفق مع جمع من المفسرين، فمن هؤلاء الخازن في (تفسيره) حيث ذكر الأقوال الثلاثة وبعدها قال: "ويحتمل أنها نزلت في الكل" (الخازن، 1415ه، 200/1)، وكذلك ذكر السيوطي قولاً عن عطاء يحكم بتعدد الأسباب في الآية حيث ذكر الأقوال الثلاثة، وبعدها قال: "وعن عطاء: لا مانع من نزولها في جميعهم" (189/2)، وقال الطنطاوي معقباً على هذه الأسباب بعد أن

ذكرها ونسبها إلى بعض المفسرين: "والحق أنه لا مانع من نزولها في شأن كل الكافرين الذين يسخرون من المؤمنين" (1997م، 360/1).

في نهاية هذا المطلب يتبين لنا أن منهج الإمام الرازي في تعدد الروايات في أسباب النزول له عدة اتجاهات، فتارة يرجّح الصحيح على الضعيف والموضوع والمنكر وغيره، وتارة يرجّح بين الأسباب ويأتي بالترجيحات التي ذكرها العلماء في هذا العلم، وهو في هذا الترجيح يتفق مع كثير من المفسرين في ذكر قواعد الترجيح.

ووجدت أيضاً أن منهجه في مسألة (تعدد الأسباب في الآية الواحدة) أنه يذكر هذه القاعدة، ويحكم على الأسباب بضوء هذه القاعدة، وينقل أقوالاً للمفسرين بالقول في تعدد الأسباب، وهناك أمثلة كثيرة على ما عرضته لا مجال لذكرها هنا.

4-4 مصادره في أسباب النزول

وجدت للإمام الرازي في عرضه للمرويات في أسباب النزول طريقتين: الأولى: ذكر الرواة لهذه الروايات إما عن الصحابة أو التابعين أو تابعي التابعين، فإنه يذكر ذلك عنهم مباشرة ويذكر حكايتهم لهذه الأسباب ذاكرين تلك القصص أو الحوادث التي نزلت بسببها آيات معينة.

الثانية: ذكر العلماء أو المؤلفين الذين أوردوا تلك الأسباب في مصنفاتهم ومؤلفاتهم الخاصة بأسباب النزول أو العامة ككتب التفسير أو الحديث أو السيرة.

ولقد حاولت أن أتتبع الروايات في تفسير الإمام الرازي، وهو يذكر تلك المصادر، لأرى مدى استفادته ممن سبقه من العلماء، وأهمية تلك المصادر وبيان طريقة عرض كل مصدر لأسباب النزول، من ذكره للإسناد أو عدم ذكره، أو من بيان تصحيحه للروايات أو عدم ذلك، أو من بيان رواة أسباب النزول هل هم من الصحابة أو التابعين، أو فيها روايات منقطعة عنهم.

ولهذا أقول: معرفة سبب النزول من الأمور التي لا تقبل اجتهاداً بحال من الأحوال، لأن ما ترتبط به هذه الأسباب من ملابسات ليس افتراضاً عقلياً يقوم على ضرب الأمثال، بل هي أحداث ووقائع حدثت بالفعل في أوقات محددة وفي ظروف معينة وملابسات معروفة، وفي مثل هذه الأحوال لا مجال للوقوف على معرفتها إلا بنقلٍ واضحٍ عمن عاصر هذه الأحداث وشاهد تلك الملابسات.

ومن ثم فإن العلماء قرروا أن المرجع في معرفة أسباب النزول يتحتم أن يكون عن طريق النقل الصحيح عن صحابة رسول الله ρ، لأنهم هم الذين عاصروا الوحي، وعايشوا التنزيل ووقفوا على الأحداث والوقائع التي أحاطت بما نزل من آيات القرآن الكريم، كما أنهم سمعوا من الرسول ρ ما لم يسمعه غيرهم.

من أجل ذلك تعيّن أن ينفرد هؤلاء بكونهم المرجع في معرفة أسباب النزول وعليه فإنه لا مجال لعمل العقل في هذا الأمر، اللهم إلا أن يكون في أطار ما ورد من أسباب النزول ونُقل عن الصحابة، وتتعدد في الحادثة الواحدة فإن عمل العقل عندئذ يتمثل في محاولة الترجيح بين الروايات أو الجمع بينها فيما ظاهره التعارض منها.

ومن هنا فإن قيمة المروي عن الصحابة ψ في أسباب النزول، يُعد حديثاً مرفوعاً إذا صرّح بالسببية، وهذا أمر نبّه إليه السيوطي في الإتقان ينظر: (1974م، 121/1) ، حيث نقل كلاماً عن الحاكم في علوم الحديث قال: إذا أخبر الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عن آية من القرآن: أنها نزلت في كذا فإنه حديث مسند، ومشى على هذا ابن الصلاح وغيره، ومثّلوه بما أخرجه مسلم عن جابر قال: كانت اليهود تقول: من أتى امرأة من دبرها في قبلها جاء الولد أحول، فأنزل الله قوله {نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ} (النيسابوري، 1058/2 رقم1435).

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية اختلاف العلماء في قول الصحابي فقال: وقد تنازع العلماء في قول الصحابي: نزلت هذه الآية في كذا، هل يجري مجرى المسند كما يذكر السبب الذي أنزلت لأجله أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند؟ .

فالبخاري يدخله في المسند، وغيره لا يدخله، وأكثر المسانيد على هذا الاصطلاح كمسند أحمد وغيره، بخلاف ما إذا ذكر سبباً نزلت عقبه، فإنهم كلهم يدخلون مثل هذا في المسند (1995م، 193/3).

وجعل قول الصحابي من قبيل المرفوع هو أيضاً مناط إجماع جمهور أهل الحديث، قال الحافظ السخاوي في معرض كلامه عن تفسير الصحابة: ومنه وهو المرفوع مالا تعلق للسان العرب به ولا مجال للرأي فيه، كتفسير مغيّب من أمر الدنيا أو الآخرة أو الجنة أو النار أو تعيين ثواب أو عقاب، ونحو ذلك من سبب نزول (2003م، 124/1).

وعلى هذا فإن المروي عن الصحابي في سبب النزول مقبول، وإن لم يعتضد برواية أخرى تقويه، لأنه يبعد كل البعد أن يكون الصحابي قد قال من تلقاء نفسه على حين أنه خبر لا مرد له إلا السماع والنقل أو المشاهدة والرؤية (الزرقاني، 125/1).

وبناءاً على ذلك فإن تفسير الصحابي له حكم المرفوع، إذا كان مما يرجع إلى أسباب النزول، وكل ما ليس للرأي فيه مجال، أما ما يكون للرأي فيه مجال فهو موقوف عليه ما دام لم يسنده إلى رسول الله ρ (السيوطي، 1974م، 102/1).

وما حكم عليه بأنه من قبيل المرفوع لا يجوز رده اتفاقاً، بل يأخذه المفسّر ولا يعدل عنه إلى غيره بأية حال.

وما حكم عليه بالاجتهاد، تختلف أنظار العلماء فيه: فذهب فريق: إلى أن الموقوف على الصحابي من التفسير لا يجب الأخذ به، لأنه لما لم يرفعه علم أنه اجتهد فيه، والمجتهد يخطئ ويصيب، والصحابة في اجتهادهم كسائر المجتهدين.

وذهب فريق آخر: إلى أنه يجب الأخذ به والرجوع إليه، لظن سماعهم له من رسول الله ρ، ولأنهم إن فسّروا برأيهم فرأيهم صواب، لأنهم أدرى الناس بكتاب الله، ولبركة الصحبة والتخلق بأخلاق النبوة، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح (الذهبي، 96,95/1).

أما قول التابعي:

ففيه اختلاف العلماء: منهم من اعتبره من المأثور لأنهم تلقوه من الصحابة غالباً، ومنهم من قال: إنه من التفسير بالرأي، فالسيوطي قال هو من المرفوع أيضاً لكنه مرسل، ويقبل بشروط: أولاً: أنه يقبل إذا صح السند إليه. ثانياً: وكان من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة كمجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير ψ. ثالثاً: أو اعتضد بمرسل آخر إن لم يكن من هؤلاء الأئمة الأعلام، عند من يقبل رواية المرسل، ونقل عن الإمام أحمد روايتان في ذلك رواية بالقبول ورواية بعدم القبول (السيوطي،1974م، 102/1 - والزرقاني، 125/1).

وأما قول تابع التابعي:

فحكمه حكم المقطوع لا يحل الكلام به في أسباب النزول، لأن مسألة أسباب النزول كما ذكرنا لا تقبل اجتهاداً ولا نظراً، إنما مردها إلى السماع والرواية عمن شاهدوا التنزيل، وهم الصحابة ψ وإنما جوّزنا الأخذ بقول التابعين بالشروط المذكورة آنفاً، لقربهم من عهد الصحابة ψ الذين هم أصحاب القول في هذا العلم.

فعلى هذا فإن قول تابعي التابعين ψ يجب التوقف فيه، فليس هو من قبيل الرأي والاجتهاد، كما انه لم يذكر فيه رفعه إلى التابعي أو الصحابي الذين يعتمد عليهما في الأخذ بأسباب النزول (السيوطي، 1974م، 103/1).

وبعد أن عرفنا قيمة المروي عن الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ψ وتبين لنا أن أصحاب القول في أسباب النزول هم الصحابة ثم التابعون ψ بالشروط المذكورة آنفاً، وإن قول تابع التابعي مقطوع لا يحل القول به حتى يروى من طريق مرفوع إلى الصحابي.

فلهذا رأيت الإمام الرازي أهتم كثيراً بأقوال الصحابة في أسباب النزول، ولاسيما أقوال سيدنا عبد الله بن عباس τ (الرازي، 1420ه، 175/3 – 108/4 – 9/9 – 156/23 وغيرها كثير جداً)، الذي يُعد أكثر الصحابة وروداً في أسباب النزول، وربما أورد له أكثر من رواية في الآية الواحدة، ومن الصحابة الذين أكثر الإمام الرازي من ذكرهم عبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله وعائشة ψ (الرازي،1420ه، 9/9 – 199/12 – 104/24- 131/9– 25/15- 57/11 – 167/23).

وكما أهتم الإمام الرازي بأقوال الصحابة، فإنه اهتم كذلك بأقوال التابعين، ولكن مما يلاحظ عليه أن رواياته عن التابعين أكثر من الصحابة، وذلك لأن التابعين تتلمذوا على الصحابة τ وأخذوا عنهم، ويغلب على الظن أن التابعي إذا حكى حادثة حدثت في زمن النبي ρ فإنه إنما أخذها من الصحابي، ومن التابعين الذين أكثر الإمام الرازي من ذكرهم، أصحاب ابن عباس τ كمجاهد وعكرمة وسعيد ابن جبير (الرازي، 1420ه، 159/4 – 102/6 – 131/9 – 61/9 – 192/10 – 13/23 – 57/11)، وكذلك أكثر من ذكر عطاء وقتادة وغيرهم (الرازي، 1420ه، 86/5 – 98/7 – 175/9 –118/16 – 22/4 – 85/5).

وكما اهتم الإمام الرازي بأقوال الصحابة والتابعين، رأيته اهتم أيضاً بأقوال تابعي التابعين، ولا أرى مسوّغاً لذلك والله أعلم إلا الاختصار في الرواية في اعتماده على قول تابع التابعي.

ومن تابعي التابعين الذين أكثر من ذكرهم الإمام الرازي في تفسيره الذين جمعوا التفسير كالكلبي ومقاتل بن سليمان وكذلك ابن زيد وغيرهم (الرازي، 1420ه، 21/6 – 61/9 – 162/10 –116/5 – 131/9 – 81/15).

ورأيتُ أيضاً أن الإمام الرازي ينقل أقوال أصحاب المغازي الذين اهتموا بذكر أسباب النزول، كما قال ابن حجر في (العجاب): "قد يوجد كثير من أسباب النزول في كتب المغازي" (220/1)، فوجدنا أن الإمام الرازي نقل أقوالاً عن محمد بن إسحاق صاحب السيرة النبوية ولكنها قليلة جداً (الرازي، 1420ه، 150/7 – 123/10 – 75/21).

ورأيت أيضاً كثيراً ما نرى الإمام الرازي في ذكره لأسباب النزول يحيل إلى مفسرين لم يذكر مَن هم، فتارة يقول: قال المفسرون: سبب نزول الآية كذا، وتارة ينقل قول جمهور المفسرين، وتارة ينقل قول أكثر المفسرين، وتارة بعض المفسرين، وهذه الإحالات التي ذكرها الإمام الرازي في تفسيره لابد أن تبحث لأنها تُعد كالمجهولة لا يُعرف راويها.

ولقد تتبعت كثيراً من إحالات الإمام الرازي إلى المفسرين، فوجدت أنه يعتمد على عدة مصادر في نقله عن المفسرين، فهو يعتمد بالدرجة الأولى على أئمة التفسير من السلف كسيدنا ابن عباس وتلاميذه كمجاهد وعكرمة وقتادة وعطاء والحسن وغيرهم، ويعتمد في نقلها على المفسرين كالإمام الطبري، والبغوي، وأبي الليث السمرقندي، والزمخشري، والماوردي، والأمثلة على ذلك كثيرة لا مجال لذكرها، وسنذكر مثالاً واحداً.

فمن هذه الإحالات العامة ما ذكره في تفسير قوله تعالى: { وَلاَ تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاء إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتاً وَسَاء سَبِيلاً } (سورة النساء الآية، 22).

قال: "قال ابن عباس وجمهور المفسرين: كان أهل الجاهلية يتزوجون بأزواج آبائهم فنهاهم الله بهذه الآية عن ذلك الفعل" (1420ه، 16/10).

وعند التتبع لهذه الرواية وجدنا أنها مذكورة في أغلب كتب التفسير، حيث ذكرها الإمام الطبري فأسندها إلى ابن عباس وإلى أئمة السلف كسيدنا عكرمة وقتادة (2000م، 133/8)، ونسب الحافظ ابن كثير هذه الروايات أيضاً إلى أئمة السلف عكرمة وعطاء ومجاهد وزيد بن أسلم وابن جريج والشعبي وغيرهم (1999م، 273,272/2)، ونسب هذه الأقوال أيضاً الماوردي حيث ذكر الرواية وقال في الأخير: "وهذا قول ابن عباس وقتادة وعطاء وعكرمة" (468/1)، وكذلك ذكرها البغوي (1997م، 187/2).

يظهر لنا مما سبق أن الإمام الرازي (رحمه الله) يذكر الناقلين لأسباب النزول من الصحابة والتابعين كابن عباس رضي الله عنهما وتلاميذه وغيرهم ممن تقدم ذكرهم، وقد يذكر العلماء المختصين بنقل رواياتهم من المفسرين وأصحاب السير كالفّراء والطبري والماوردي. وقد يطلق الإحالات بدون ذكر مفسّر معين. وعند المتابعة وجدنا هذه الروايات في كتب التفسير المعروفة.

5 -الخاتمة

الحمد لله في البدء والختام، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الهداة الأعلام، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فبعد توفيق الله وتيسيره في هذه الرحلة الممتعة مع هذا البحث المتواضع، أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها:

1- إن أصحاب مدرسة التفسير بالأثر يهتمون اهتماماً شديداً بروايات أسباب النزول من حيث الصحة والضعف، ومناسبتها لتفسير الآية.

2- الإمام الرازي يعتمد كثيراً على أسباب النزول في التفسير، ويربط الأسباب في شتى العلوم القرآنية.

3- الإمام الرازي في توثيقه للروايات ليس دقيقاً بحيث يعتمد عليها من ناحية الرواية، وهذا راجع إلى عدم اهتمامه بالحديث، لكونه تفسيراً بالرأي، ومنهجه العقلي الذي سلكه في التفسير.

4- للإمام مواقف في مسألة تعدد أسباب النزول، فأحياناً يقدّم الصحيح على الضعيف، وأحياناً يرجّح بينها وذلك بإحدى المرجّحات التي يذكرها العلماء في هذا العلم، وهو يقول بتعدد الأسباب في الآية الواحدة، ولا يقول بتكرر النزول في الآية الواحدة.

5- الإمام الرازي في ذكره لأسباب النزول قد اعتمد على عدة مصادر في نقله للأسباب، منها: عن الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، وأحياناً ينقلها عن أصحاب المؤلفات في التفسير.

6- الإمام الرازي في نقله للأسباب يحيل إحالات مبهمة على المفسرين، وهذه الأسباب تحتاج إلى تدقيق حتى يُعرف ناقلوها المباشرون، وقد تتبعنا الكثير من هذه الإحالات فوجدتها أغلبها مروية عن أئمة التفسير من السلف كسيدنا ابن مسعود وابن عباس وتلاميذه، ووجدت بعضها اعتمد على كتب المفسرين قبله كالطبري والسمرقندي والماوردي وغيرهم .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا.

6 -ثبت المصادر

بعد القرآن الكريم

1-عباس، فضل حسن، سنة 1999م، **إتقان البرهان في علوم القرآن،** الطبعة الأولى، دار الفرقان للنشر والتوزيع.

2-ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب المعروف ب (ت702هـ) تحقيق: محمد حامد الفقي، 1374هـ، **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام،** مطبعة السنة المحمدية مصر.

3-الآمدي، سيف الدين علي بن محمد سالم التغلبي (ت631هـ)، 1405هـ، **الإحكام في أصول الأحكام**، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.

4-الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت1250هـ) تحقيق: محمد سعيد البدري، 1412هـ، **إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول**، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر.

5-الزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر جار الله (ت538هـ)، 1960م، **أساس البلاغة**، مطابع الشعب القاهرة.

6-الواحدي، أبي الحسن علي بن أحمد النيسابوري (ت468هـ) ضبط وتصحيح: محمد عبد القادر شاهين، 1421هـ، **أسباب النزول،** الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.

7-الهلالي، سليم بن عيد؛ آل نصر، محمد بن موسى، شعبان 1425هـ، **الاستيعاب في بيان الأسباب**، الطبعة الأولى ، دار ابن الجوزي.

8-الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت794هـ) خرّج أحاديثه وقدّم له وعلّق عليه: مصطفى عبد القادر عطا، 1408هـ، **البرهان في علوم القرآن**، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.

9-ابن عاشور، محمد الطاهر (ت1393هـ)، 1420هـ، **التحرير والتنوير**، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة التاريخ.

10- الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت327هـ) تحقيق: أسعد محمد الطيب، **تفسير ابن أبي حاتم**، صيدا لبنان، المكتبة العصرية.

11- السيوطي، عبد الرحمن بن ابي بكر (ت911ه)، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، بيروت، دار الفكر.

12- الدمشقي، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت774هـ) تحقيق: الدكتور السيد محمد السيد والدكتور وجيه محمد أحمد ومصطفى فتحي عبد الحكيم وسيد إبراهيم صادق، 1426هـ، **تفسير القرآن العظيم**، القاهرة، دار الحديث.

13- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت606هـ) تحقيق: عماد زكي البارودي، 1420ه، **التفسير الكبير المسمى (مفاتح الغيب)**، القاهرة مصر، المكتبة التوفيقية.

14- طنطاوي، محمد سيد طنطاوي، 1406ه، **التفسير الوسيط للقرآن الكريم**، الطبعة السادسة، مصر، مطبعة السعادة.

15- الأزدي، مقاتل بن سليمان (ت150هـ) تحقيق: أحمد فريد، 1424هـ، **تفسير مقاتل،** الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.

16- الذهبي، محمد حسين، 1396هـ، **التفسير والمفسرون**، الطبعة الأولى، دار الكتب الحديثة.

17- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد (ت311هـ) تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، 1420هـ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة.

18- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله الجعفي (ت256هـ) تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، 1407ه، **الجامع الصحيح المختصر من حديث رسول الله وسننه وأيامه**، الطبعة الثالثة، دار ابن كثير دمشق، ودار اليمامة بيروت .

19- القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري (ت671هـ)، 1387هـ، **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة.

20- أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت403هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني، 1402هـ، **حجة القراءات**، الطبعة الثانية، بيروت، مؤسسة الرسالة.

21- ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت370هـ) تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكّرم، 1401ه، **الحجة في القراءات السبعة**، الطبعة الرابعة، بيروت، دار الشروق.

22- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت458هـ) تعليق: الدكتور عبد المعطي قلعجي، 1405هـ، **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.

23- الآلوسي، أبو الثناء محمود بن عبد الله الحسيني (ت1270هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

24- السجستاني، سليمان بن الأشعث أبو داود الأزدي (ت275هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، **سنن أبي داود**، بيروت، دار الفكر.

25- الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي (ت279هـ) تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر وآخرين، **سنن الترمذي،** بيروت، دار إحياء التراث العربي.

26- الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد أبي الحسن البغدادي (ت385هـ) تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، 1386هـ، **سنن الدارقطني**، بيروت، دار المعرفة.

27- المعافري، أبو محمد عبد الملك بن هشام الحميري (ت213هـ)، 1425هـ، **السيرة النبوية،** الطبعة الثانية، القاهرة، دار الفجر للتراث.

28- النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري (ت261هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، **صحيح مسلم**، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

29- العسقلاني، ابن حجر (ت852هـ) تحقيق: الدكتور عبد الحكيم الأنيس، 1426هـ، **العجاب في بيان الأسباب**، الطبعة الثانية، دار ابن الجوزي.

30- عتر، نور الدين عتر، 1416هـ، **علوم القرآن الكريم**، الطبعة السادسة، دمشق، مطبعة الصباح.

31- النيسابوري، نظام الدين ابن الحسن بن محمد بن الحسين الخراساني (ت728هـ) ، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، مصر، المطبعة الميمنية.

32- العسقلاني، ابن حجر (ت852هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، 1379هـ، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، بيروت، دار المعرفة.

33- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت902هـ)، 1403هـ، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية.
34- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب بن محمد (ت817هـ)، **القاموس المحيط**، بيروت، مؤسسة الرسالة.
35- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت427هـ) تحقيق: سيد كسروي حسن، 2004م، **الكشف والبيان في تفسير القرآن**، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية.
36- الخازن، أبو الحسن علي بن محمد الشيحي (ت725هـ)، 1375هـ، **لباب التأويل في معاني التنزيل**، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
37- السيوطي ، عبد الرحمن بن ابي بكر (ت911هـ) تحقيق ودراسة: حامد أحمد الطاهر، 1423هـ، **لباب النقول في أسباب النزول**، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للتراث.
38- الصالح، صبحي الصالح، 1977م الطبعة العاشرة ، **مباحث علوم القرآن**، بيروت، دار العلم للملايين.
39- النسائي، أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن (ت303هـ) تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، 1406هـ، **المجتبى من السنن**، الطبعة الثانية، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية.
40- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام النميري الحنبلي (ت728هـ) جمع وترتيب: عبد الرحمن محمد قاسم النجدي، 1382هـ، **مجموع الفتاوى**، الطبعة الأولى، مطابع الرياض.
41- النيسابوري، محمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم (ت405هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، 1411هـ، **المستدرك على الصحيحين**، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية.
42- الشيباني، أحمد بن حنبل أبي عبد الله (ت241هـ) بأحكام شعيب الأرناؤوط، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، القاهرة، مؤسسة قرطبة.
43- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (ت516هـ) تحقيق: محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، 1417هـ، **معالم التنزيل**، الطبعة الرابعة، دار طيبة للنشر والتوزيع.
44- الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد (ت405ه)، 1977م، **معرفة علوم الحديث**، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتب العلمية.
45- الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت502ه)، 1416هـ، **مفردات ألفاظ القرآن**، الطبعة الأولى، دار القلم دمشق والدار الشامية بيروت.
46- الزرقاني، محمد عبد العظيم (ت1367هـ) تحقيق: هاني الحاج، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، القاهرة ، المكتبة التوفيقية.
47- الأصبحي، مالك بن أنس أبي عبد الله (ت179هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، **الموطأ**، مصر، دار إحياء التراث.
48- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت450هـ) مراجعة وتعليق: السيد عبد المقصود بن عبد الرحيم، **النكت والعيون**، دار الكتب العلمية بيروت لبنان- مؤسسة الكتب الثقافية بيروت لبنان.

ڕێبازی ڕاڤەبێژانی بۆ هۆکارەکانی دابەزین قورئانی پیرۆز تەفسیری ڕازی بۆ نموونە

عامر صباح أحمد كوبەیسی
کۆلێژە ئیمامی ئەعزەمی زانکۆی
alkobaisy2009@gmail.com

پوختە

سوپاس وستایش بۆ خوای گەورە وسەلات وسەلام لەسەر گیانی پاکی محمد صلی الله علیه وسلم وگشت یاوەر وپاوەرانی. ئەم توێژینەوە باس لە ڕێبازی ڕاڤەبێژانی قورئانی پیرۆز دەکات تایبەت بە هۆکارەکانی دابەزینی قورئانی پیرۆز، بێ گومان ئەم بابەتە بابەتێکی زۆر گرنگە بۆ تێگەشتن لە قورئانی پیرۆز وە ڕاڤەبێژانی قورئانی پیرۆز دابەش دەکرێن بەسەر دوو قوتابخانە یەکەم ڕاڤەکردن بە شێوە مأثور وە ئەوە تر ڕاڤەکردن بە شێوەی ڕأی واتە بە ڕا، بۆیە لەم توێژینەوەدا توێژەر هەوڵ دەدا کە ڕا وبۆ چوونی هەردوو قوتابخانە دیاری بکات لە بەکار هێنانی هۆکارەکانی دابەزینی قورئانی پیرۆز وچۆنیەتی مامەلە لەگەڵدا کردنی وەچەند گرنگیان پێداوە.

Methods of interpreters in the study of the causes of descent - Razi interpretation model

Amer Sabah Ahmed
College of Imam Azam University
alkobaisy2009@gmail.com

Abstract

Praise be to Allah, the Lord of the Worlds, and the best prayer and complete delivery on the noblest of the messengers of Allah and the honor of His creation, the master of the first and the other, our Prophet Muhammad and his family and companions.

In the first point: "The Sciences of the Quran and its Interpretation: Schools and Interpretative Methods" under the title "The Methodology of the Interpreters in the Study of the Causes of Descent - Al-Razi's Explanation of the Model. "This is because the science of the sciences of the Qur'an is for the sake of science and its supervision because it serves the book of God and its interpretation, especially the science of the causes of descent. This is why this science is of great importance to the exponents of ancient and modern times, especially the great interpretation of Imam Fakhr al-Din al-Razi.I wanted to explain the methods of the interpreters in the study of this great science, which is related to the interpretation of the Koran closely, but this subject is complex needs to be redundant and detailed in the presentation of the schools of interpretation to which the interpreters belong and then we enter into the interpretation of each of the interpretations adopted in the interpretation depends on the reasons for descent. The nature of this research consisted of an introduction and three questions. The introduction mentioned the importance of this subject and the method of research, and the research plan.The first topic was entitled: The truth of the causes of descent and its importance, and was under two requirements: First: the definition of the causes of descent language and terminology, the second: the importance of the causes of descent. I spoke in this section about the definition of the causes of descent language and terminology, through the sources adopted in this area, and talked about the importance of the reasons for descent and its close relationship with the rest of the science of Sharia.

The second topic was entitled: The extent of the adoption of the interpreters on the causes of descent, and presented in this subject the methods of interpreters in the study of the reasons for descent on the different schools of interpretation that they belong to, and how they rely on the reasons for descent in their interpretation of the Koran. In this topic, I spoke about the correlation between the causes of descent in the interpretation of the Holy Quran and the extent to which the owners of the schools of interpretation relied on the impact and opinion in their interpretations of the reasons for descent.

The third topic was under the title: the approach of Imam Razi in studying the causes of descent, and was under four demands, the first requirement: the extent of dependence on the reasons for interpretation, the second demand: his position on the documentation of novels, the third requirement: his position on the multiplicity of novels in the causes of descent, Fourth: Sources in the causes of descent. This topic was the subject of the research, and separated many, reinforced by the mention of examples of the interpretation of Imam Razi.

I concluded this research with a conclusion in which I mentioned the most important results that I have reached through my studies in this research, after which I mentioned the sources of references that were relied on in writing this research.

Keywords: Methods, interpreters, causes of descent - Razi interpretation model.